الصعوبات التي تعترض الانتاج الأدبي في وسائل الإعلام

أحمد الرضاوني

يطرح هذا المحور نفسه للنقاش من زاوية الفصل الضمني بين المكونات المتلازمة الثلاث: ثقافة، اعلام، ادب. واذا كانت الحدود الفاصلة أو الرابطة أحياناً بين هذه المكونات واضحة تماما في الثقافات الغربية على الخصوص، فانها في ثقافتنا ليست ذات معالم تأخذ الوضوح نفسه.

فالاقتراح ينطلق من اعتبار هذا العزل مسلمة قائمة في الواقع، في حين انه لا يمكن الحديث عربيا عن قضايا إعلامية صرفة دون ان يشمل الحديث قضايا الثقافة والانتاج الادبي أو العكس، كما انه لا يمكن ادعاء استحضار الخصائص تجارية او صناعية او تقنية في النص العربي تمس احد المكونات ولا تمس الآخر منها مع انها قد تختلف من حيث الحدة.

وهكذا نعتقد أن الاوان قد حان لطرح المشكل الثقافي، من زاوية القارىء باعتبار ان الوضع العربي العام قد مسّته الطروحات السياسية الهادفة للديمقراطية، في جميع جوانبه، وطرحه من هذه الزاوية يعني اخذ خصائص السوق الثقافية العربية اساسا بعين الاعتبار، من النواحي التالية:

١ - وضعية الاعلام والفرق الموجود بين مختلف الاوعية أو الوسائط الثقافية.
٢ - متطلبات القارىء.
٣ - الانعكاسات على وضعية التأليف.
٤ - الواقع التكنولوجي والتجاري للانتاج الثقافي.
٥ - وبنسبية أقل ان أمكن ذلك، النظر في وضعية التبادل الثقافي، وتأثيره على بنية النشر الثقافية.

ان تحليل النقط السابقة يقود في نهايته الى الخلاصات العامة التالية:

أ) استخراج الخصائص التبادلية والتجارية التي تضمنت النصوص الثقافية العربية من حولها بغض النظر عن الوسيط.
ب) بالمقابل استحضار الخصائص المماثلة في الثقافات التي سبقتنا ولا سيما منها ثقافة العالم المصنع.
جـ) تمييز الخاصيات الثقافية ضمن الاستهلاك الترفيهي والفني العام للانسان العربي، وبحث العلاقات الممكنة بين مختلف المجالات الفنية والترفيهية وتأثير بعضها على البعض الآخر.

غير أننا لمحاولة توضيح هذه المهام الثقافية جميعا، نجد أنفسنا قبل كل شيء، أمام المشاكل التالية:

١ - مشكل المنهج.
٢ - مشكل البنيات الثقافية الهشة او المرتبطة بها.
٣ - صعوبة العقلنة الثقافية، أو صعوبة تعميم العقلنة على باقي البنيات المجتمعية.

وسوف نقتصر على الصعوبات المنهجية في هذا الباب دون أن نتغافل عن توضيح كون طرح المحور الحالي انما هو استيراد ثقافي بنقل خاصيات التبادل الثقافي في مناطق اخرى الى الثقافة العربية.

١ - مسألة المنهج:

وسائل الاعلام أو وسائل الاتصال الجماهيرية، كثير من المصطلحات تسربت الى الاستعمال العربي دون أن تكون مبررة منطقيا في الواقع، من قبيل ذلك ان مصطلح وسائل الاتصال الجماهيرية أطلق في المجتمع الغربي على الوسائل الحديثة التي يفوق توزيعها بما لا يقاس توزيع الكتاب والوسائل التقليدية. الشيء الذي ادى الى تنافس تقني حامي الوطيس بين كل من الكتاب والصحافة، نتج عنه كتاب من نوع خاص قادر على منافسة المجلة والجريدة سمي «كتاب الجيب» لاحقته تطورات تقنية على الصعيدين لتثبيت المواقع، كما لاحقته تغيرات على صعيد الصنع والتوزيع، واللغة. اما عندنا، فالوضع مختلف تماما فليست حالة الصحافة المكتوبة بأحسن حالا من وضع الكتاب من الناحية التجارية، ومن ناحية القراء.

هذا الواقع نتج عنه معطيات أهم من الناحية الملموسة في المجتمعات الغربية ذلك أن مؤسسات بكاملها تهيكلت وتنظمت بناء على هذه المعطيات، ورسمت انظمتها على هذا الاساس، بل ان كثيرا من التقنيات والقواعد التي تتصل سواء بقانون الاعلام، أو حماية حقوق النشر، أو العلاقة بين القراء والمؤسسات الاعلامية من خزانات ومراكز توثيق. ومن ثم بعض الظواهر الثقافية والادبية قد تولدت عن هذا الوضع. ونحن حين ندرس هذه الظواهر أو هذه القوانين فاننا نعالجها للاسف بعيدا عن تطورها وعن الظروف التي خلقتها، او نهتم فقط بظروفها الايديولوجية أو التكنولوجية.

فاذا نحن امعنا النظر في العلاقة التي ربطت في المجتمع الغربي بين ما سمّي وسائل اتصال جماهيرية وبين الكتاب كوسيط تقليدي متميز، ثم استحضرنا خصائص المجتمع الرأسمالي، وخصائص السوق الثقافية أو غيرها، سهل علينا ان نستنتج بناء على الدراسة التاريخية لكل وسيط على حدة، كيف اطلقت وسائل الاعلام الجماهيرية على كل من الصحافة المكتوبة والمسموعة ثم المشاهدة، تمييزا لها عن الوسيط الاخر الذي هو الكتاب بل اطلق على السينما تسمية الفن السابع لتمييزها كذلك، وقامت في هذه المجتمعات احتجاجات شديدة اللهجة ضد نشر الكتاب بشكل واسع تحت حجج مختلفة، رغبة من الرأسمالية في الحفاظ على معقل اخير يميزها عن العوام، احتجاجا منها على نشر المعرفة بين العمال والفلاحين، فكان افضل لها ان «تدافع عن حرمة الكتاب»، وان تدفع بسيل التطور الى درجة التأثير على مضمونه في اتجاه (التبسيط)، كأن ليس في المعقول أن يباع كتاب من مستوى اكاديمي بنفس السعر الذي يباع به كتاب آخر ذو مضمون مبسط.

لقد اعتمدت الرأسمالية في هذا التقسيم على المعطيات التالية:

- من جهة أولى اتساع رقعة توسيع الجريدة، او اتساع الرقعة المتلقية التي يشملها البث الاذاعي والتلفزي، وسوف يلاحظ فيما بعد، ان الرقابة داخل هذه الاجهزة ستشدد على الابداع، بحيث لم تتنازل الدول عن الاشراف بشكل مباشر على هذه الاجهزة الا في اوقات متأخرة، في اطار انشغالها بقضايا اكبر اهمية والا بعد أن ابدعت وسائل اخرى للسيطرة على ذوق الجمهور، وقد لعب المثقفون والكتاب في هذه الحركة دور الوسيط الذي باع نفسه في سبيل انجاح تلك الاهداف.

- من جهة ثانية: حافظت على توازنها التجاري الرابح عن طريق ابتداع طرق تقنية معقدة، وعن طريق السيطرة على اسعار المواد الاساسية من حبر، وورق، وبواسطة التجدد التكنولوجي الذي عرف ثورة ادت الى الثورة الاعلامية ابتداء من خمسينيات هذا القرن، وكان اهم حلقة في هذه السيطرة ان حقوق التأليف التي تدفع للمطبوع في «كتاب الجيب». تتراوح بين ٥ و ٨٪، في حين تصل في الكتاب التقليدي احيانا الى اكثر من ٢٠٪، مع دفع واجبات البحث من بدايته احيانا اخرى، بالنسبة للكتب العلمية.

- من جهة ثالثة: وفي اطار ما يسمى بتوسيع عملية اعادة انتاج الهيآت الاساسية لتطور واستمرار النظام الرأسمالي، سمحت بتعزيز وتقوية البحث العلمي، مما اتاح لها مراقبة وتوجيه الانتاج الثقافي عامة ولا سيما عن طريق الجامعات والمدارس، والمؤسسات الثقافية ككل.

- واخيرا، لعب القانون الرأسمالي الذي اكتشفه ماركس دورا مهما في هذا الاطار. حيث تكتسب مجموع البضائع والسلع **قيمتها** انطلاقا من سعرها... وحيث يصبح للوسيط اذن - كتاباً كان أو غيره - قيمة مستمدة من سعره لا العكس كما هو مفروض. وهكذا، وبحكم القيمة التبادلية للانتاج، تكتسب كل المنتوجات ذات السعر المشترك نفس القيمة. ومعنى ذلك، كما لاحظه ماركس ولوكاش، وجولدمان، ايضا، «تختفي قيمة الكتاب الاستعمالية، اي جدواه وهي النص ذاته وما يحمله من رسالة، وراء قيمته التبادلية. (انظر كتاب ايفون جوهانو، في المراجع)، فكانت سياسة تخفيض اسعار بعض الكتب في اطار سوف يتحكم فيها قانون الربح، وتخضع لقانون (الأغلى هو الأفضل) بمثابة توجيه مقصود للتقليل من قيمتها الفعلية. وواضح ان هذا التمييز او التنافس بين نوعين من الكتب لا يمس جوهر النصوص المطبوعة، فكثيرا ما يكون لنفس الكتاب طبعات متعددة، الاولى تقليدية، والباقي، وبعد مدة معينة قد تطول او تقصر، بحسب اهمية الكتاب، عبر طبعات ما يسمى بـ «كتب الجيب»، ونتائج هذه السياسة خطيرة لا يمكن تجاهلها، وعلى سبيل المثال:

١) يميل الذوق العام الى التقليل من قيمة كل الأشياء الزهيدة الثمن.
٢) الى تعميم نفس القيمة التبادلية على كل الاشياء المشتركة في نفس السعر.
٣) حين نصل الى وسائل الاتصال المسماة جماهيرية يسود القانون التالي: (ينخفض السعر، ويرتفع السحب).
٤) في هذا الاطار، تصبح قيمة قوة عمل الكاتب مرتبطة ومتعلقة بالقيمة التبادلية للانتاج لا بقيمته الفعلية، ومن ثم تقدر حقوق التأليف بناء على هذا الاستنتاج وحده.

اننا لا يمكن ان نفهم هذه الخاصيات عن طريق استعراضها فقط وانما نفهمها فعلاً حين نقف عند كل المراحل التي قطعها المطبوع في البيئة الغربية، ابتداء من ظهوره سنة ١٤٤٨، وموقف الكنيسة من ذلك الاختراع الذي فتح الاعين الفضولية نحو إرضاء رغباتها العلمية والمعرفية بعد ان كانت حكرا على رجال الدين وحدهم، الى ان ظهر الاوفسيت بعد تزايد الحاجيات في بداية القرن، مرورا بالطبعة الميكانيكية.. وغيرها.

لقد تولدت وسائل الاتصال الجماهيرية في المجتمعات الغربية في ظل العوامل الثلاثة:

- التطورات السياسية في اطار الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية كطبقتين رئيسيتين تتكون كل منهما من فئات اخرى، او ترتبط بجماعات من بينها البرجوازية الصغرى او الفئات المثقفة.
- تزايد الحاجيات التعليمية اللازمة لاعادة انتاج العلاقات الاجتماعية بما فيها اعادة علاقات الانتاج.. مما ولد لدى البرجوازية تناقضا بين رغبتها الدائمة في الاستغلال والربح عن طريق استثمار جميع الرغبات بما في ذلك النزعات العلمية والثقافية وبين ما تؤدي اليه هذه الرغبة من تراكم معرفي يقود الى الوعي الموضوعي بالذات والمجتمع، وكان ظهور وسائل الاتصال وسيلة تقنية لحل ذلك التناقض، وهذه خلاصة يجب استحضارها دائما عند التعرض لخاصيات الانتاج الثقافي عندنا. وما ربحته البرجوازية عمليا من هذه المحاولة ليس هو الكسب المادي المباشر فحسب، بل استطاعت ان تضمن كسبا سياسيا عن طريق السيطرة وتوجيه اذواق الجماهير من جهة، وابعادها مؤقتا عن المصادر الاكاديمية للعلم والمعرفة، من جهة ثانية.. الا ان

الجماهير في اطار التطور الشامل سرعان ما ازداد اهتمامها الثقافي، مما دفع نحو ظاهرة ما يدعى «كتب الجيب» بعد ذلك.

- التطورات التكنولوجية التي اوجدتها البرجوازية لتلبية الحاجيات الثقافية المتزايدة، وقد اخذت هذه التطورات صبغة التنوع والاختصاص فهناك تكنولوجيا بحسب انواع الوسائط فالآلات التي تتولى طبع الكتب ليست هي نفس الآلات اللازمة لتلبية حاجيات التطور الحاصل في الصحافة المكتوبة، وتقنيات صناعة الورق المستعمل في الكتب تختلف عن تلك المستعملة في تصنيع ورق الصحافة - الخ.

لقد كان من الضروري ان نستحضر هذه الخلفيات التي يتضمنها الطرح الاصلي للمحور الحالي، لكي نكون على علم بكل الملابسات التي تتطلبها المقارنة حين نفكر في مسيرة وخصائص المطبوع العربي.

ان الخلاصة تبين بوضوح ان تطور المطبوع الغربي قد عرف ولا زال تنافسا ثلاثي الاركان بين الكتاب التقليدي أولا والكتاب المسمى بكتاب الجيب ثانيا، وبينهما وبين الوسائل المسماة بالجماهرية ثالثا، وهذا التنافس شمل الوسائط وتكنولوجيا الصنع، وامتد الى طرق التوزيع، بل وصل تأثيره الى النص الابداعي نفسه، من حيث ان سرعة الاصدار بدأت تمس الكتابة حين يتم التعاقد مع الكاتب، اي ان التأليف ذاته لم يسلم من تأثير هذا التنافس، لذلك صح ان تطرح قضايا الانتاج الادبي عندهم من زاوية علاقتها بالثقافة من جهة، والاعلام من جهة اخرى، فكيف هو الوضع عندنا؟ وهل يسوغ لنا ان نطرح الاشكالية من نفس الزاوية؟ ولا نذهب الى حد نفي بدء ظهور خصائص للانتاج الادبي المنشور عبر بعض وسائل الاعلام، غير اننا لا نقبل بوجود هذه الخصائص او بتعميمها، لان هذا الوجود لم يتم الا في اطار تدخل الدولة، او فيما بعد صحافة البترو دولار، الشيء الذي ادى الى بعض التغييرات ليس هنا مجال وصفها على اية حال.

٢ - ملاحظات أولية حول الوضع المادي للانتاج الثقافي بالبلاد العربية:

لا تزال الدراسات المتصلة بسوسيولوجيا المعرفة او القراءة، وخاصة بالنسبة للنص الثقافي المطبوع في بداياتها في الوطن العربي، الشيء الذي يجعل عرض الخصائص المرتبطة بهذا المطبوع وتطوره، وكذا بسوق التداول امرا صعبا لعدة اسباب، لذلك وفي انتظار القيام بما يجب من البحوث الميدانية، وفي انتظار تسليط الدراسة على طبيعة الاستهلاك الثقافي لدى الفئات المنتمة، نجد انفسنا مضطرين للاكتفاء بما يلي من الملاحظات:

نتساءل في البداية عن وضعية استهلاك الكتاب من جهة، ثم وضعية باقي الوسائط المطبوعة، وهل هناك امتياز لجهة ما يبرّر أن نطلق تسمية وسائل الاعلام الجماهيرية على كل ما ليس كتاباً من الدوريات؟ وهل هناك، تجارياً، وتقنياً، ولغوياً، مفارقات تجعلنا نستثني الكتاب من الطرح كامتياز ضمني نمنحه له؟ وهل هناك، ثقافيا، ممارسات ومؤسسات وقوانين تلزمنا باعتبار الكتاب وسيطاً غير جماهيري او العكس ومن ثم استثناؤه من الدراسة؟ وهل يوجد فعلاً اختلاف، من حيث المستوى الأدبي للنص المنشور وفي كتاب عن غيره مما ينشر في مجلات او جرائد؟ وهل تولدت لدينا تقاليد تجعل كتّاب الصفحات الادبية والثقافية في المجلات والجرائد يمتازون عن مؤلفي الكتب، ومن ثم يتنافسون ويبدعون من اجل استثمار هذا الامتياز والمحافظة عليه؟ الى غير ذلك من الاسئلة.

نلاحظ أنه من الناحية العملية يصعب التفريق بين ما هو كتاب وما ليس بكتاب - ليس سهلا ان نتفق على تعريف موحّد للكتاب يكون تعريفاً ناطقاً باسم الوطن العربي ومعبراً عن الوضع فيه - وليس من حقنا الآن ان نخوض غمار التعريف لأن ما قدّمته اليونسكو في هذا الباب يكفي، غير أنه من المفارقات الصارخة عندما نتحدث عن الثقافة والمثقّفين دون ان نستطيع تحديد معالم الهوية الادبية لهذه الفئة، سواء كفئة منتجة للفكر او مستهلكة له، وذلك بالرغم من كون الفئة الاجتماعية المالكة للهوية الأدبية الاكثر وضوحا هي الفئة المثقفة، وبالرغم من أنها فئة واضحة التعامل الاجتماعي بالقياس الى غيرها من الفئات، ولعل ذلك ناتج عن ضبابيّة التشكيلات الاجتماعية الكبرى في الوطن العربي، فأصبحنا في هذه الشروط، حين نشير الى المثقفين، نفعل ذلك بتعميم وضبابية. فنحن لا نكاد نعرف مميزات المثقف العربي الا بوجه عام، كما لا نعرف واجباته الثقافية بالضبط (لاحظ التخبّط بين الأصالة والمعاصرة وبين التراث والتحديث، وبين الخاصّ والعام، وبين السياسة والثقافة الخ من الثنائيات) ولا نعرف مواقع المثقّفين الاجتماعية، وهل هي تتكامل او تتعارض، نعرف ولا نضبط حدود تعاملهم الاجتماعية والسياسية الا بشكل نسبي، الخ.

ومن الناحيه المهنيّة لهذه الفئة، ليس لدينا الا صورة تقريبية مردّها الى انحصار الظاهرة الثقافية في اطار مغلق قلما يتجاوز دائرة التعليم، اذ ان رجال التعليم هم المستهلكون الاساسيون للثقافة، وهم المنتجون الأساسيون. ومما يعزّز هذا الإطار المغلق، كون الوضع الثقافي العام من خلال نسبة الاستهلاك، ونسبة الأمية، ونسبة نموّ النشر، وانخفاض القدرة الشرائية للإنسان العربي بصورة عامة تجعل المؤلف أو المنتج غير قادر على الاعتماد على التأليف وحده لضمان العيش.

فاذا عدنا الى المقروء، لم نجد وسيطاً مكتوبا يمتاز عن وسيط آخر، فكل الارقام المتوفّرة تدل على ان الكتاب العربي، والصحافة العربية غير المدعومة رسمياً، هما على حد سواء وليس منهما من يستطيع التعويل على مجرد أرقام المبيعات للبقاء والاستمرار والتطور، بل ان تدعيم بعض الوسائل، وتدخّل الدولة رسميا في قطاع النشر جعل التنافس امراً مستحيلا، دون ان يؤدي الى ظهور اي امتياز للنصوص المدعومة. ومن ثم الى تطوير الظاهرة الثقافية بإحداث التغيير المطلوب داخلها، بل العكس أكثر حدوثاً، أي أن النشر غير المدعوم أفضل عطاء، وهذا سبب استمرار وجوده، وسبب تحمّله وقدرته على المنافسة في سوق محدودة الزبائن.

فلا مجال لنقل الإشكالية الى هذا المحور، لأن التنافس ليس عندنا ثلاثياً، ولا حتى ثنائيا، وهو غير مصحوب بأية تحولات ضمنية مما أشير اليه من قبل. وهكذا نستطيع ان نستخلص ان النشر في الدول العربية، نوعان: نشر موجّه للداخل ونشر موجّه للخارج، ولم

«يزدهر» النشر الا في الدول العربية التي اصبح المثقف أو البورجوازي الصغير فيها، معترفاً بجهوده في التنمية، أو أن الأنظمة تسعى لسبب أو لآخر لكسبه، وربحه بدلاً من إبقائه طرفاً في الصراع السياسي ففتحت له المجال للمشاركة نسبياً في إدارة دواليب الدولة فصارت النشر الثقافي في هذه الأنظمة أداة مساعدة للأجهزة التربوية او لإعادة إنتاج طبقات معينة أو لتوجيه الرأي العام العربي والتحكم فيه، بل حتى في الدول التي لم يتطوّر فيها قطاع النشر، لجأت لحل آخر يتجلى في فتح السوق واسعا امام الاستيراد، اعترافا منها بأهمية الثقافة في ردع الصراع الاجتماعي وتوجيهه، واذن الابقاء دائما على امكانية السيطرة (وكل الخلاصات الفرعية الناتجة عن هذه الرؤيا تعزّز الطرح، اذ لا يسمح في أرجاء الوطن العربي لأي نموّ ثقافي غير مضبوط ومراقب، ويفرض على كل الأجهزة الثقافية والهيئات أن تتكيف مع الاوضاع من اجل البقاء أو تهمَّش وتترك لصراعاتها الداخلية).

اننا لا نبالغ اذن حين نعتبر الكتاب وسيلة كبقية الوسائل لا تتميز ولا تختلف عن غيرها من وسائل الاعلام، فقد حدث عندنا في الوطن العربي عكس ما حصل في الغرب، ففي حين يشتكي الملاحظون الغربيون في حقل الثقافة، بدء تأثر الكتاب، نتيجة لرغبته في منافسة الصحافة المكتوبة، بالطرح الصحفي للقضايا الأدبية والمعرفية، أي أن لغته بدروها اصبحت تسير بشكل تدريجي ومنتظم نحو تحوّل بنيوي، ينقلها من إطار اللغة العلمية الأكاديمية المكتوبة الى لغة وسط بين المكتوب والشفوي، اذا بعناصر في صحافتنا - باستثناء نوع خاص - تأثر لغة الصفحات الثقافية بلغة الكتاب الاكاديمية.

وقد يكون من المتيسر في يوم ما ان نفكر في إحصاء عدد كتبنا التي نشرت في أصلها كمقالات عبر الصفحات الثقافية للمجلات أو الجرائد قبل ان تجمع في كتب مستقلة، فلعلها ستمثل نسبة كبيرة من مجموع التصانيف العربية، كما ان احصاء في نفس النوع يجري على استشهادات المقالات او حتى الرسائل الجامعية قد يثبت أن نسبة الاستشهاد بمقالات نشرت في مجلات وجرائد لا تقل عن نسبة ما يستشهد به من كتب ورسائل واطروحات ان لم تكن تتجاوزها، فما مرد هذه الظاهرة؟ وهل لا يدفعنا ذلك الى اعادة النظر في حكمنا على ما ينشر عبر هذه الوسائط؟

وهنا لا بد من الإشارة الى أن المسألة ليست عامّة، فهي تختلف على العموم بين شرق البلاد العربية، حيث تزدهر حركة النشر وبين بلاد المغرب العربي، حيث ما تزال نسبة كبيرة من التآليف تطبع على نفقات اصحابها، فلا يجد المؤلفون غير صفحات الجرائد للتنفس.

ان الكاتب في المغرب ما زال يعيش طور (اليوموريين) اليابانيين فهو يكتب، ويطبع على نفقته، ويتجول بائعا لما كتب. وفي الجزائر نفسها، حيث يحظى النشر بتشجيع رسمي، لا يزال هناك نسبة من المؤلفين يغامرون على حسابهم، وهي نسبة مرتفعة لا تقلّ عن الربع (ما بين سنة ١٩٦٢ - ١٩٨٠ هناك ٥٩ عنوانا طبعت على نفقة الخواص في حين طبعت وزارة الاعلام والثقافة مثلا، ٢٠٩ عنوانا. انظر كتاب «النشر في الجزائر منذ الاستقلال الى ١٩٨٠، اعداد جماعة من الباحثين من المكتبة الوطنية - الجزائر والشركة الوطنية للنشر والاشهار ١٩٨٠).

انطلاقا مما سبق نصل الى خلاصتين كبيرتين هما:

- كون الصحافة العربية، لأسباب تتصل بنقص الاستهلاك، لم تتمكن بعد في المجال الابداعي والثقافي (هناك دائما استثناءات) من بلورة لغتها الخاصة التي تصل الى حد إيجاد قراء من نوع خاص، لا علاقة لهم بالكتاب الثقافي، كون المنحى العام للتطور الثقافي لا يدل على تطور مرتقب في خط الكتاب كوسيط، بل تطور الصحافة، والثقافة المنشورة عبرها، ولا سيما عبر وسائط غير مكتوبة.
- ومن هذين الخلاصتين تتفرّع خلاصات اخرى اكثر جزئية أهمّها:
- كون التنافس عندنا هو بين الوسائط المكتوبة على تنوعها، من جهة وبين الوسائط السمعية الشفاهية من جهة ثانية.
- ان الكتاب يجب أن يُعدّ ضمن الفصيل الاول دون عزل، أي وسيلة اتصال بحكم الا وجود عندنا لأي وسيلة مكتوبة تتميز جماهيريا عن الاخرى.. وذلك اذا اردنا الا ندفع الكتاب الى تهميش داخل التهميش المعروف.
- ألاّ مجال لعكس الوضعية الثقافية والاستهلاكية الغربية او الصناعية على خصائصنا الثقافية، فالصراع الذي عبر عن نفسه من خلال اطروحات تدافع عن الكتاب لدى «روبير اسكاريب» وجماعته، واطروحات تتنبأ بوفاته لدى ماكلوهان مثلا، صراع لا يمكن أن ينطبق علينا.
- ان النقاش السوسيولوجي المعروف حول هويتنا وشخصيتنا هل نحن شعب ذو ذاكرة سمعية وبالتالي شعب شفاهي؟ ام نحن شعب بدأ يكتسب عادة الكتابة؟ وحول لماذا لا تترسخ الكتابة في تقاليد المثقف العربي؟ وحول نسبة المستمرّين، ومن ثم المنقطعين عن الكتابة بعد تجاوز سنّ معيّنة، هو نقاش مبرر في هذه الوضعية، وعليه فان النشر الإذاعي والتلفزي والسينمائي، أي النشر السمعي، البصري يشكل حطورة على النص المكتوب، ويهدده في العمق لأنه يحكم عليه بالتزام حدود ضيّقة من حيث كونه يقدّم إمكانيات هائلة، ومن ثم امتيازا للنص الادبي المنشور بواسطتها، وان استعمال هذا الوسيط السمعي البصري يسمح للثقافة بارتياد آفاق جديدة، وتحطيم حدود الحصار المحيط بها. في حين أن الاقتصار على المكتوب وحده يعزّز في الظروف الراهنة، الحصار الحالي، ويستدعي من اجل التجاوز إحداث سوق ثقافية ذات خصائص رأسمالية، تتميّز بالاستهلاك المكثف، والتنافس بين الناشرين وهذا حلم بعيد التحقيق حاليا.
- هذا ما جعل الصفحات الثقافية المكتوبة عبر الدوريات تسعى لتوسيع دائرة الاهتمام الثقافي والادبي، وهي محاولة لا يمكن ان تتم عن طريق هذه الوسائط في الوطن العربي، فعملية التوسيع هذه تنجز عربيا خارج هذا الاطار في ظل المؤسسات من اجهزة تعليمية وتربوية، وجمعيات وهيآت سياسية أو ثقافية وحوافز مهنية.. وقد تم لنا رصد ميكانزمات التوسيع الثقافي في بحث ميداني أجري بمساعدة مجلة «الثقافة الجديدة» ومديرها الاستاذ

« محمد بنيس »وهو بحث اوضح ضآلة تأثير الصحافة على التوجيه الثقافي عموما.

وتلك نتيجة عادية لكون الصحافة او المجلة لا يمكنها ان تساعد على توسيع دائرة الاهتمام بالثقافة والاسماء الثقافية، ومن ثم دائرة الاستهلاك الثقافي الا في ظل شروط سوق استهلاكية واسعة مسبقا، مما يؤدّي الى تنافس الناشرين على هذه السوق، مما يطلق مسلسل البحث والإبداع من أجل البقاء والتطوّر، لأن هذه العلاقة بالذات بين الناشر والسوق هي التي تدفعه الى الاهتمام بالقارىء كهدف ينبغي احتكاره، والثقافة كسلعة، ومن ثم دراسة خصائص سوق القراءة في البقعة العربية ليس فقط من حيث الموضوعات المطلوبة او المرفوضة وانما من الناحية الشكلية ايضا بحيث يستثير لدى القارىء الجانب الجمالي (كما يحدث اثناء الاشهار التجاري) والملاحظ ان تجربة «كتاب الجيب» في امريكا واوروبا توضح هذه الظاهرة لأن رفع معدل السحب (عدد النسخ) الذي يؤدي الى انخفاض الاسعار، لا يبقى كافيا في اطار التنافس بين الناشرين (لاحظ جمالية الغلاف في المجلات العربية المشتركة السعر) ونحن لم ندخل بعد هذه المرحلة بالنسبة للمطبوع المكتوب عامة.

وكل ما يمكن ان تقود اليه هذه العملية، اي محاولة توسيع دائرة الاهتمام هي التنويع لدى نفس الفئة القارئة في هاوي قصة الى قارىء مسرح او شعر او نقد في الوقت نفسه لذا تبقى فيه القلة القارئة محدودة في مجملها من حيث العدد ولا تنمو الا بنسب ضئيلة.

وتكون نتيجة ذلك اننا نغوص في حلقة مفرغة اخطر اثرا، ذلك ان الطلبات المتجددة لهذه الجماعات القارئة المحدودة، داخل سوق ضيقة (لاحظ ارتفاع معدل الامية في الوطن العربي من جهة وانخفاض القدرة الشرائية، وانخفاض نسب السحب من كل عنوان، واقتصار عادة القراءة والاقتناء على فئات قليلة، وقلة الخزانات العامة الخ.. من جهة ثانية) تلك الطلبات تقود الى تبذير الجهود بحكم انها تقود الى تنافس شكلي، ثم الى اعاقة الانتاج الثقافي وتأطير العلاقات بين المبدعين والوسائط في حدود تعامل نضالي، أو في حدود مقابلات شكلية ما عدا بعض الاستثناءات.

- بناء على ذلك فان الانتاج الادبي خاصة يحتاج إطار البحث من اجل توسيع قاعدة قرائه الى عدة وسائل اخرى غير الوسائط المكتوبة على العموم - طبعا دون التغافل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المكونة له والمحيطة به - وهذه الوسائط لن تكون الا سمعية بصرية، وهنا نذكر ان اندماج الشعر والموسيقى كان دائما يشكل حلا يتيح امكانية استثار الحس الموسيقى لدى عامة الناس ليمرر الرسالة الشعرية، وظاهرة احمد شوقي وعبد الوهاب، او بيروم التونسي، واحمد رامي - ام كلثوم مشاهدة، وفي نفس المجال ظاهرة ناس الغيوان، جيل جيلالة عندنا في المغرب، بدأت تفتح مجال استثار تراث الملحون بعد ان كان محدود التداول، وكذلك في نفس المجال ظاهرة تسجيل الدواوين الشعرية بأصوات اصحابها وظاهرة مارسيل خليفة، والشيخ امام وغيرهم - كل هذه محاولات ذكية لفك الحصار المضروب حول النص الابداعي، وما يشجعها اننا ما نزال شعبا يعتمد على الذاكرة الشفاهية ولم تترسخ فيه بعد عادة القراءة (واظن لا علاقة هنا بين عادة القراءة، وعادة الكتابة، حيث ان الاولى تتطلب ازدهار بنية النشر، بينما الكتابة قد تكون موجودة ومترسخة فينا، بدليل أننا اذا رجعنا الى كتب الأقدمين او حتى المحدثين نجد ما يشيرون اليه في مصنفاتهم دون ان ينشر اكثر مما توصلوا او توصل غيرهم نشره من آثارهم، وهذا موضوع آخر).

ومشروعية هذا التنبؤ، نابعة من كون الانسان العربي، مثقفاً او غيره، يلجأ الى عدة وسائل للتفريغ والتسلية والاسقاط والتثقف، وتزجية الفراغ. وفي هذا الاطار يتعين على النص الثقافي ان يبحث لنفسه عن تكيّف مع مجالات الاهتمام هذه، بين اذاعة وتلفزة وسينما، ومخدرات، وخمر، ولعب ورق، وحتى بين الرياضات والمقاهي العمومية، لأن تلك الوسائل كلها تشكل حاجزا امام النص الثقافي يحول دون نشره بالشكل الكافي، باعتبارها وسائل لا تحتاج إلى «مستوى» أو «وعي ثقافي» للمشاركة فيها وغالباً ما تكون أرخص من النص المكتوب (نسبة المهتمين بالصفحات الرياضية في الجرائد، اكبر من نسبة المهتمين بالصفحات الثقافية من بين زبائن الجرائد).

- نصل من هذه الملاحظات الى أن الفصل عندنا بين وسائل اتصال رخيصة (هي المجلات والجرائد) ووسائل اتصال مرتفعة الثمن (هي الكتاب)، فصل غير صحيح.

- الفصل الحقيقي ينبغي ان يكون بين الوسائل المكتوبة والوسائل السمعية البصرية.

٣ - الصعوبات التي تعترض انتاج النص المطبوع:

ان الملاحظات السابقة تعتبر اساسية من حيث تقديمها لبعض الجوانب العامة المتحكمة او الناتجة عن طبيعة الاستهلاك الثقافي المنشور عبر وسائط مكتوبة، الا ان المعالجة تظل ناقصة اذا لم تحاول طرح الصعوبات من وجهة نظر تقنية ايضا، وواضح ان هذا النوع من الصعوبات لا ينطبق لا على الوسائط غير المدعومة رسميا، من طرف الدولة او الاحزاب السياسية المدعومة بدورها بشكل مباشر أو غير مباشر، اذ ان الوسائط التي تعتمد على نفسها لم تتوفر بعد شروط انجاحها في الوطن العربي لعدة اسباب.

ولا داعي لإغفال كون هذه الصعوبات التقنية تنطبق بدرجات متفاوتة على النص الثقافي المطبوع دون تمييز بين هذا الوسيط أو ذاك، فمثلا تحتاج الصحافة المطبوعة الى وسائل تقنية متقدمة للغاية لتستطيع مجاراة الاحتياجات (الحقيقية والوهمية) وبالسرعة المتزايدة، فهذان العاملان، السرعة ووفرة السحب، إضافة الى الاخراج الفني، تؤثّر على الناحية الصناعية التكنولوجية، ولا نستطيع ادّعاء ان النصّ في حدّ ذاته هو الذي يتطلّب هذا التجدّد التقني، ومعنى ذلك ان الفرق بينها وبين طباعة الكتاب ليس فرقا جوهريا، لان المبادىء هي نفسها فيها معا، وان الامر يعود فقط الى فرق في درجة الاقبال، فاذا افترضنا تفاؤلاً ان الكتاب بدوره يمكن ان يعرف تزايداً استهلاكياً، كما هو الشأن بالنسبة للكتاب

المدرسي مثلا، فانه مما لا شك فيه سوف يحتاج الى تجدّد تكنولوجي مناسب.

ولسنا في حاجة الى تكرار كون الاستهلاك الثقافي العربي لم يصل بعد الى درجة تبرّر الإقبال على هذا المستوى التقني المتقدم، ومجموع المركبات الطباعية الراقية في الوطن العربي، باستثناء لبنان، تضطر الى عدم التخصّص في الطبع الثقافي، للتخفيض من قيمة مصاريفها، إضافة الى أن هذه الآلات غالية السعر في السوق الدولية، ومن ثم عند استيرادها، حتى عند اعفائها احيانا من الرسوم الجمركية، فإنها تواجه بضرائب مرتفعة، وتظلّ محتاجة لقطع الغيار، وصفائح الاوفسيت، والورق المرتفع السعر الخ.. وهذه كلها لا بد من استيرادها.

بوسعنا ان نستنتج اذن ان المستوى التكنولوجي لبنية النشر المطبوع يكون مشروطا بنمو الاستهلاك وتزايد الحاجيات، وإننا نجد انفسنا عربياً مضطرين للاعتراف، بناء على ذلك يكون المستوى التقني في الوطن العربي متأخراً وبطيء التجدد عموما، ويتركب من مؤسسات صغيرة مشتّتة، حيث نجد في بيروت وحدها سنة ١٩٧٨ زهاء ٢٥٠ داراً للنشر. وهذا المستوى المتواضع ينعكس سلبيا على المستوى الفني، وعلى الاخراج، وعلى السعر، وكلها سلبيات تتعزز بتدخل عوامل اضافية سنعرج على بعضها بعد قليل.

ومن شبه المؤكد ان هذا الانخفاض في ارقام المقروء العربي عامة، لا يتحمل تبعته التقصير في تعليم الانسان العربي، او سوء تعليمه فقط، وانما يرجع ذلك النقص الى اتباع سياسة ثقافية منحرفة، تكمل التوجه الخاص للبحث العلمي في البلاد العربية، اذ ان هذه البلدان، وهذا امر لا يحتاج الى تطويل او برهان، تهمّش وضعية العلوم الاجتماعية والانسانية، و«تضاعف» من اهتمامها بالبحث العلمي في العلوم البحتة او التطبيقية، مما يتولد عنه عدة أمراض من بينها غرور العلماء، وتحقيرهم لما هو خارج عن نطاق اهتمامهم، وانصراف الناس الى تقديس البحث «الملموس» الذي يضمن دخلا اكبر لأنه يضمن للدولة مردودية وانتاجا مباشرا، فتكون المكافأة على قدر هذه المردودية. وبما ان العلوم الانسانية ليست لها هذه المردودية نفسها، فهي تصبح من هذه الزاوية مجرد لغو كلام بل وتحتاج احيانا الى الردع والزجر.

وهذه الظاهرة، وان كانت تؤدي الى نفور الناس من القراءة وتهميش الظواهر الثقافية، وتحقير حملة الشهادات او المبدعين في هذا المضمار، فإنها اصبحت تدفع الى ردّ فعل من قبل هؤلاء بصفتهم أداة فعل سياسي وثقافي واجتماعي، وهم من هذا الجانب يشكلون قوة في إطار الصراعات الاجتماعية وحتى السياسية... وبذلك صار من الخطأ تجاهلهم وعدم الاعتراف بهم، كما أصبح من المطروح العمل على دمجهم في أجهزة الدولة التعليمية وغيرها لكسب ألسنتهم والقضاء على ما قد يصدر عنهم من ردود أفعال.

أ - الصعوبات الصناعية والتقنية:

تنبع هذه الصعوبات من الأسباب التالية:

١ - كون البلاد العربية تعتمد على الاستيراد، سواء فيما يخصّ الآلات او المواد الاساسية من ورق وحبر، وكذا من عدم وجود تعليم تقني قارّ، وبالتالي عدم توفّر يد عمالية متخصّصة في ميدان صناعة الطبع، الشيء الذي ينتج عنه كما سنرى ارتفاع على الخصوص في كلفة التصنيف.

٢ - كون هذه الآليات وملحقاتها تندمج في مخطط عام ذي علاقة بالسياسة الإعلامية للدولة المصنعة، فهذه التكنولوجيا تعد من ناحية من اكثر التقنيات تطورا ومن ناحية اخرى فهي غالية الثمن ومن ثم لا تقبل الدول المصنّعة بيعها الا بشروط، زيادة على احتفاظها بتفوق او امتياز خاص يتجلى بعدم التخلّي عن آخر التقنيات وقطع الغيار، وواجب المحافظة والمراقبة الخ.

ونستعرض فيما يلي، ارقام نفقات التصنيع، مستقاة من دراسة مقارنة اجرتها اليونسكو تحت اشراف (داتوس سميث) سنة ١٩٧٧. (انظر ثبت المراجع فيما بعد)، ويدخل ضمنها العمليات الآتية:

١ - التصفيف بجميع انواعه من يدوي وآلي او التصفيف بالتصوير بالاضافة الى تصحيح المخطوط وترقيم الصفحات وترتيبها.

٢ - الطبع: بما في ذلك الزمن اللازم لادارة المطبعة، وزمن السحب، وثمن الحبر، وطبع الغلاف والمتن بأكمله، وثمن الكليشهات أو صفائح الافسيت.

٣ - التشكيل: أي طيّ الورق، وجمعه وتغليفه وتقطيعه بمختلف الطرق المتبعة لذلك.

٤ - الورق: بما في ذلك الورق المقوى المستعمل في التغليف.

- جدول يمثل نفقات «تصنيع الكتاب» مثلا، في معدلات سحب مختلفة.

	في حالة سحب		
	الفي نسخة	٥٠٠٠ نسخة	١٠٠٠٠ نسخة
التصفيف	٤٢,٩ ؟	١٧,٦ ؟	١١,٩
الطبع	١٧,٥ ؟	١٣,١ ؟	١٢
التشكيل	٩,٤ ؟	١٦,٦ ؟	١٨
الورق	٣٠,٢ ؟	٥٢,٧ ؟	٥٨,١

نلاحظ ان كلفة التصفيف ترتفع عند انخفاض معدل السحب، وتقل بارتفاعه، ومعنى ذلك أن:

- كلفة التصنيف ثابتة، ولكنها تتفاوت بتفاوت عدد النسخ.
- انها تدور حول ٢٠٪ من مجموع التكاليف في حالة الكتاب العربي، ومعروف أن مجموع تكاليف هذه العمليات الاربع قلما يتجاوز نسة ٣٠٪ من مجموع التكاليف المتعلقة بالكتاب، كتأمينات النقل، او التأمينات ضد الحرائق وحقوق التأليف وواجبات التوزيع، فاذا ارتفعت كلفة التصفيف وحدها الى معدل ٢٠٪ فمعنى ذلك ارتفاع حتى في باقي التكاليف - لقد كانت هذه النفقات تقدر سنة ١٩٧٦ في الوطن العربي، وبالعملة الثابتة ما قيمته حوالي دورين للكتاب الواحد في حالة طبع ثلاثة آلاف نسخة وحوالي الدولار عند طبع خمسة آلاف.

هنالك حوالي ٧٤٪ من دور النشر العربية لا تتجاوز ٤٠٠٠ نسخة من كل عنوان.

ان هذا الانخفاض في عدد السحب اضافة الى الضرائب العامة والخاصة واتساع رقعة السوق الذي يؤدي الى ارتفاع كلفة النقل، وعدم تمتع المطبوع العربي بمعاملة جمركية خاصة وكذا من قبل شركات النقل الجوية او البحرية، وانخفاض نسبة القراء المهتمين وعدم ضبط اوقات النقل البحرية بين البلدان العربية الذي يؤدي الى فوضى النقل وارتفاع كلفة الترانزيت، كل هذه العوامل تتحكم في وضعية الكتاب العربي وتجعل من المستحيل فرض رقابة على تحديد الاسعار، الا حين يكون الكتاب ممنوعا من التصدير، وهي حالة منعدمة. ومجموع هذه العوامل مرتبطة ببعضها، وتتأثر بالقدرة الشرائية، وبالوضع الاقتصادي للبلاد العربية، وبحالة التعليم ومستواه.

اما قيمة الورق وحده، وهو ايضا مستورد في اغلبه، فكانت من نفس السنة تقدر في الوطن العربي بنحو ٠٫٢٩ دولارا للكتاب الواحد مقابل ٠٫١٩ دولار في افريقيا، و٠٫٤٣ دولار في امريكا اللاتينية و٠٫١٦ دولار في آسيا، وهذا دليل على نسبة ما يدفع من عملة صعبة في كل كتاب، الشيء الذي ينعكس على الاستهلاك الثقافي.

ولأخذ صورة عن الاستهلاك في هذه المادة، نأخذ سنة ١٩٧٧ كمثال، فحين نراعي المقادير في ذاتها، دون مقارنتها بعدد السكان في كل بلد، فان مصر تحتل الصف الاول، ويأتي بعدها لبنان ثم تونس والمغرب والعراق واخيرا الكويت، اما بعد مقابلة الاستهلاك الاجمالي بعدد السكان فان الكويت يصبح في رأس القائمة وبعده لبنان وهما مستوردان لا ينتجان، ثم تونس وقد كفّت عن الاستيراد منذ سنة ١٩٦٥ كما توضح ذلك احصائيات اليونسكو في هذا الباب، ثم مصر وقد استوردت حوالي ٢٦٣٠٠ الف طن متري وانتجت ٣٨٠٠٠ الف طن متري، ولم تصدر شيئا في صورة خام او مصنعة أي استهلكت نحو ٦٤٣٠٠ ألف طن متري.

اما وضعية الصحافة فهي أسوأ بكثير رغم المساعدات المقدمة اليها مما يجعل الانفاق عليها يراعي أساساً اغراضاً سياسية او ايديولوجية ولا ينظر الى الابداع والثقافة الا بصفتها وسيلة مكملة لهذين الغرضين.

ب - حقوق التأليف:

لا يسمح المجال بالتحدث بتفصيل عن وضعية حقوق التأليف في الوطن العربي، فقد عانى منها جميع الكتّاب بصورة شخصية غنية عن التفسير، وما يجب الإشارة اليه هنا هو بعض الملاحظات لا غير.

- ان المستعرض للصفحات السابقة يتأكد من ان قدرة عمل الكاتب لا تقدر بمجموع ما تساويه من قيمة علمية حقيقية وانما بما تساويه في سوق التبادل، اي كسلعة، وحتى الكتاب الذين يحظون بمساعدات رسمية، يهتم بهم كأبواق لخدمة اهداف ايديولوجية أو سياسية، لا كمنتجين لأفكار علمية أو موضوعية أو أدبية.

- يصبح من المستحيل اذن تصوّر علاقة عقلية بين الناشر والمؤلف لأن العلاقة بين الناشر والدولة أو بينه وبين السوق، ليست علاقة منفصلة عن القوانين التجارية او الصناعية أو القانونية، وهذه تتحكم فيها عدد من القوانين الرأسمالية المنظمة للسوق، وهكذا تندمج القيمة الثقافية في كيان الجريدة مثلا (او الكتاب ايضا) ويتحول النّص الى تابع، وتصبح قيمته الفعلية متوقفة على السوق أي على الاستهلاك، أي على قيمة الجريدة نفسها، وباختصار يصبح الكاتب مهما كانت قيمته الفكرية، متمما يسد ثغرة من الثغرات البيضاء لا غير، وكأن لا قيمة له في ذاته.

وتتأثر العلاقة بين الكاتب والجريدة بهذه النتائج، وهكذا ينخفض المقابل الذي تدفعه له او ينعدم بحسب مكانته وتجربته وشهرته.. وبحسب واقع الناشر، مدعوما أو حراً الخ.

وعلى العموم، فان العلاقة بين الكاتب والصحافة في البلدان ذات النشر غير المدعوم هي علاقة «نضالية» فهو يكتب، وقد يصحّح النص المطبوع بنفسه، ثم عليه ان يشتري من جيبه اذا اراد الاحتفاظ بالنص، مثله كمثل كل القراء، فلا يبقى وجود لحقوق التأليف، وهكذا بحسب وضعية النشر تتحدد وضعية الكاتب بل اخلاقه أيضاً، لأنه يدخل دفاعاً عن نفسه في حلبة المساومة والتنافس، فيقبل دفع انتاجه لمن يبيع اكثر، في حالة النشر الموجهة او المدعوم رسميا، وفي حالة صحافة البترو دولار خصوصا، ويكتفي بمجرد الرغبة في النشر فيما عدا ذلك.

وهذا ما يفرض عند الحكم على أن نصّ الاهتمام بنوع العلاقة الرابطة بين الكاتب والجهة الناشرة، قبل الاقدام على اصدار اي موقف، وان كان المنطق يدعو الى الاعتماد على النص وحده، اما المقصود في الجوهر هنا فهو في حالة اللجوء الى المراجع، ينبغي التحري قبل إلقاء المنشور في الصحف، اعتمادا على هذا الاختلاف اذ أن العلاقة النضالية أنتجت نصوصا ادبية وابداعية استطاعت ان تحتل مكانتها الثقافية حتى قبل جمعها في كتب، والأمثلة عديدة.

٤ - الصعوبات التجارية والاقتصادية:

تمت الاشارة كثيرا الى هذا الجانب من قبل، الا أننا يجب أن نعطي مثالا هنا بالمغرب، بصفته بلدا يستهلك نسبا كبيرة مما تفرزه المطابع في الشرق والغرب.

- تبلغ نسبة المتعلمين في المغرب حسب آخر احصاء حوالي ٢٥٪.
- اذا كان الانتاج الأدبي في العالم العربي لا ينخفض عن نسبة ٢٠٫٥٪ من مجموع الانتاج، فان احدى الدراسات الجامعية في هذا الباب بينت أن المغرب لم ينتج طيلة خمسين عاما الا ٣٦٨ عنوانا بما فيها المكتوب باللغة الفرنسية، وأن نسبة ٥٠٫٢٨٪ من مجموع المؤلفين الأدباء لم يكتبوا الا كتابا واحدا منفردا (تراجم وأعمال المؤلفين المغاربة المعاصرين.. أنظر المراجع) أي بمعدل حوالي سبعة كتب فقط في السنة، وهذا ما جعل المغرب يلجأ بكثافة الى الاستيراد لتغطية هذا النقص.
- يتركز الاستهلاك بنسبة كبيرة على الاستهلاك الفردي نظرا لانعدام المؤسسات الثقافية أو قلتها، كما يتركز في المدن.
- تمتاز شركتا التوزيع الرئيسيتان بتنظيم جيد تساعدهما شبكة طرقات شاملة نسبيا لكل المدن الكبرى وكذا اتساع رقعة التوزيع.

- هناك عوامل أخرى مساعدة لا مبرر لذكرها لأنها ذات ارتباط بعناصر اقتصادية وسياسية خارجة عن اطار البحث.
- تتوفر شبكة البيع على حوالي ١١٠٠ محل موزعة في ربوع المغرب فيها المكتبات الكبرى (أكثر من ٣٠٠٠ عنوان) والمتوسطة، والصغرى. وهو عدد لا بأس به مما يجعل النص الثقافي يعرف الطريق الى الشارع في أغلب المدن والقرى المغربية، وأقول إنه عدد محترم بالقياس الى نسبة ٢٥٪ التي تدور حول خمسة ملايين نسمة.
- اذا افترضنا أن نسبة المتعلمين كلها تقتني الكتب والصحف بالمغرب نجد أن كل متعلم سنة ١٩٨٠ كان يجد أمامه فرصة كتابين ونصف في السنة زيادة على الجرائد اليومية والأسبوعية المعروضة.
- يتنافس على السوق المغربية كل من الكتابين الفرنسي والبلجيكي والاسباني واللبناني والمصري والتونسي والكويتي والعراقي، وفي الواقع تتوفر السوق على كتب من جميع البلدان تقريبا. الا ان ما ذكرت أكثرها تواجدا مع احترام الترتيب بحسب الأهمية العددية.
- في سنة ١٩٨٠، كانت مخازن شركة سوشبريس وحدها تتوفر على مجموعة ٤٤٢٥٩١٥ كتابا منها ١٤٣٦٧٢٢ بالعربية و٢٩٨٩١٩٣ بلغات أجنبية.
- ان نحن أردنا الاعتماد على العملة المحلية كمثال نجد أن المغرب قد استورد سنة ١٩٧٩ ما قيمته:

- من تونس: ٢٤٩٩٤٩ درهما
- من مصر: ١١٠٤١٠٧ درهما

من لبنان: ١٠٩٨٤٤٨٦ درهما على سبيل المثال فقط.

هذه البلدان لا تستورد من الكتاب المغربي شيئا يذكر

- وأخيرا لا تحتل نسبة ما يستورده المغرب من الكتاب العربي الى الكتاب الأجنبي حتى الثلث، ففي سنة ١٩٧٩ بلغت هذه النسبة ٢٨,٣٩٪.

ان الحيز لا يسمح باستعراض كافة خاصيات السوق المغربية، الا اننا على العموم نعاصر حالة خاصة تتسم بطغيان الانتاج الخارجي وخنق الإنتاج المغربي تتزايد حدتها بسلوك القارىء المتوسط الذي يعاني من انسلابين ثقافيين خطيرين أحدهما تجاه الثقافة الشرقية والآخر تجاه الثقافة الغربية، الشيء الذي ينتج عنه تهميش للنص الأدبي المغربي حتى داخل وطنه، وهذه قضية أخرى.

٥ - صعوبات متصلة بالمضمون:

يعاني الابداعي بصفته انتاجا نخبويا من عدة مشاكل على صعيد المضمون.

- فنتيجة للوضعية السياسية الثقافية يصبح الكاتب بمثابة الغول الذي تخشى منه كل الدول العربية فتسعى لتدجينه او تحكم عليه بالموت داخل غربته.
- تنعكس عليه كل المعطيات الاجتماعية ويحكم عليه بالتالي بالاغتراب، حتى يكاد كل كاتب أن يسأل نفسه ما فائدة الكتابة في وطن تضرب فيه الأمية بجميع أنواعها في أغوار النفوس؟
- يتعرض النص الثقافي لكل أنواع المضايقات التجارية والاقتصادية على العموم، وقلما يجد بلدا عربيا يتنازل في تعامله معه فيعفيه من المحاسبة التي تطبق على البضاعات والسلع الأخرى.

وأخيرا نتساءل: هل توسيع دائرة الجمهور القارىء اذا تحققت لن تتبعها تغييرات في الأذواق وفي شكل الرواية والقصة والشعر بل حتى في النص النقدي؟ لنلاحظ ان الرواية تولدت في الغرب بعد توسيع دائرة المهتمين وتزايد الطلبات، وهل الأدباء الحاليون بطرقهم واختياراتهم صالحون للكتابة للملايين بدل المئات؟

ليس في هذا التساؤل اي مساس بالقيمة الفنية لأدبنا الحالي، الا أننا ننطلق من فكرة أن التأليف في إطار الجو الاستهلاكي الراهن ينتج عدة ارتسامات مسبقة لدى الكاتب، فهو يدخل في حوار صامت مع الجمهور الذي يحمل عنه صورة معنوية تقريبية، وهو يعرف تقريبا من سيقرأه وماذا ستكون ردود الفعل الأولى بل حتى ردود فعل أشخاص أو تيارات معينة، وهو يشكل محورا موجها للكتابة بل يؤثر على منهجه ويحكم بعمق او سطحية التأليف، الا انه في حالة توسيع الجمهور ينعدم هذا الحوار في الأحوال الراهنة، فهل في أدبائنا من تتوفر لديهم الشجاعة على دخول عالم التأليف الجماهيري الذي لا يوفر للكاتب أي حوار يكيف انتاجه. لا شك أن الصحافة تدخل في هذا الباب ويصبح تبسيط المؤلفات وسيلة لاشباع الرغبات والتطلعات الجماهيرية.

المراجع:

١ - اشكاليات استيراد الكتاب العربي بالمغرب - أحمد الرضاوي، رسالة قدمت لنيل دبلوم اسلامي مختص في مدرسة علوم الاعلام الرباط ١٩٨٠ - استانسيل ١٥٧ ص - بها ملاحق غير مرقمة.

٢ - الأدباء المغاربة المعاصرون: دراسة ببليوغرافية احصائية - عبد السلام التازي - الدار البيضاء منشورات الجامعة نوفمبر ١٩٨٤.. ١٣٥ ص.. به كشاف زمني عام للمؤلفات المغربية (في الأصل رسالة قدمت لنيل دبلوم اعلامي مختص بمدرسة علوم الاعلام بالرباط سنة ١٩٨٠).

3 - Robert Escarpit-Sociologie de la Littérature 6 Edition, PUF. 1978, Collection Que sais-je? -127 p.

4 - Yvonne Johannot-Quand le livre devient poche. Grenoble, P.U.G. 1978. -Collection Actualité - Recherches/ Sociologie. -199 p.

٥ - القراءة والمقروء، احمد الرضاوي، بالتعاون مع مجلة الثقافة الجديدة، بحث لم ينشر بعد.

٦ - بعض المقالات ذات الصلة بعلم واحصائيات النشر نذكر على الخصوص منها،

UNESCO- Les problèmes économiques de L'édition des Livres dans Les pays en voie de développement/UNESCO, pas Datus, Smith. Paris: UNESCO, 1977. 48 P. -Etudes et documents d'information No 79.